دور الحكومات المحلية في تعزيز الحوار الوطني المحلي في العراق ما بعد العام ٢٠٠٣

The Role of Local Governments In Promoting Local National Dialogue in Post-2003 Iraq

م.م. مها علي عبادي
الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية
maha.ali@uomustansiriyah.edu.iq

م.د. آيات احمد سلمان
الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية
Ayat-ahmed@uomustansiriyah.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٥/٣ **تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٨/٦**

الملخص:

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحولات سياسية واجتماعية عميقة رافقها انفتاح على مفاهيم الحوكمة المحلية واللامركزية الإدارية، وهو ما أتاح للحكومات المحلية دورًا أكبر في إدارة الشأن العام وتعزيز التفاعل المجتمعي. في هذا السياق، برزت الحكومات المحلية كوسيط محوري بين الدولة والمجتمع، من خلال تبني سياسات تهدف إلى تشجيع الحوار الوطني على المستوى المحلي، بما يسهم في معالجة الانقسامات الاجتماعية والطائفية التي تفاقمت بفعل الصراعات السياسية والأمنية، لقد تمثّل دور الحكومات المحلية في عدة محاور رئيسية، منها: إنشاء منصات للتواصل بين المكونات المجتمعية المختلفة، دعم المبادرات المدنية ومنظمات المجتمع المدني، وتنفيذ برامج للمصالحة المجتمعية بالتعاون مع الفاعلين المحليين والدوليين. كما ساهمت المجالس المحلية في استضافة جلسات نقاش علنية، ووضع آليات للاستماع إلى مطالب المواطنين ونقلها إلى مستويات صنع القرار الوطني، بما عزز من الثقة بين السكان والمؤسسات الرسمية.

ورغم ما واجهته هذه الجهود من تحديات، أبرزها ضعف البنية المؤسسية، والتدخلات السياسية، والقيود الأمنية، فإنها شكلت خطوة أساسية نحو ترسيخ ثقافة الحوار، وإرساء أسس التعايش السلمي في المناطق المحلية. وبذلك، يمكن القول إن الحكومات المحلية لعبت دورًا تكامليًا في تعزيز الحوار الوطني، من خلال تهيئة بيئة أكثر شمولًا وارتباطًا باحتياجات المجتمعات المحلية، مما جعلها أحد ركائز بناء الاستقرار الاجتماعي والسياسي في العراق ما بعد ٢٠٠٣.

الكلمات المفتاحية: الحوار الوطني. الحكومات المحلية، اليات الحوار الوطني، الاستقرار السياسي، التعايش السلمي.

Abstract:

Since 2003, Iraq has undergone profound political and social transformations accompanied by a shift toward local governance and administrative decentralization, granting local governments greater authority in managing public affairs and fostering community engagement. In this context, local governments have emerged as pivotal

intermediaries between the state and society by adopting policies aimed at encouraging national dialogue at the local level, thereby addressing the social and sectarian divisions exacerbated by political and security crises.The role of local governments has been reflected in several key areas, including the creation of platforms for communication among diverse community groups, supporting civil society initiatives, and implementing community reconciliation programs in cooperation with local and international actors. Local councils have also hosted public discussion sessions and established mechanisms to listen to citizens' demands and convey them to national decision-making bodies, thus enhancing trust between the population and official institutions.

Despite challenges such as weak institutional capacity, political interference, and security constraints, these efforts have constituted a fundamental step toward fostering a culture of dialogue and laying the foundations for peaceful coexistence in local communities. Therefore, local governments have played a complementary role in promoting national dialogue by creating a more inclusive environment responsive to the needs of local communities, making them an essential pillar for building social and political stability in post-2003 Iraq.

Keywords: National dialogue, local governments, mechanisms of national dialogue, political stability, peaceful coexistence.

المقدمة

بعد عام ٢٠٠٣، دخل العراق مرحلة سياسية واجتماعية جديدة اتسمت بتغييرات جذرية في بنية الدولة ونظامها السياسي، حيث أُعيد تشكيل مؤسسات الحكم على أسس ديمقراطية وتعددية، وتم إقرار مبدأ اللامركزية الإدارية الذي منح الحكومات المحلية صلاحيات أوسع في إدارة الشأن العام. وفي ظل التحديات العميقة التي واجهت البلاد، من انقسامات مجتمعية وصراعات طائفية وتوترات سياسية، برزت الحاجة الملحة إلى تبني آليات فعالة للحوار الوطني على المستويين المركزي والمحلي، باعتباره أداة أساسية لتحقيق المصالحة المجتمعية وترسيخ الاستقرار في هذا السياق، برز دور الحكومات المحلية ليس فقط كجهات تنفيذية تقدم الخدمات، بل كفاعلين سياسيين واجتماعيين يسعون إلى خلق قنوات للتواصل بين مختلف المكونات، ودعم المبادرات الرامية إلى تعزيز التفاهم وبناء الثقة. لقد ساهمت هذه الحكومات في توفير منصات للحوار بين المواطنين، وتنظيم لقاءات تشاورية، ودعم مشاريع المصالحة، في محاولة لتخفيف حدة الانقسامات وإيجاد أرضية مشتركة للتعايش السلمي.

وعليه، فإن دراسة دور الحكومات المحلية في تعزيز الحوار الوطني بعد عام ٢٠٠٣ تمثل مدخلًا لفهم كيفية توظيف اللامركزية كأداة لبناء السلام المجتمعي، وتعزيز الاستقرار السياسي، وتحقيق شمولية أكبر في عملية صنع القرار على مستوى الدولة.

مشكلة البحث: شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحولات سياسية واجتماعية عميقة أفرزت نظامًا جديدًا يقوم على مبدأ التعددية السياسية واللامركزية الإدارية، مما منح الحكومات المحلية دورًا أكبر في إدارة الشأن العام. ومع ذلك، فإن استمرار الانقسامات المجتمعية، وتعدد الصراعات السياسية والأمنية، وضعف الهياكل المؤسسية، يطرح تساؤلات حول قدرة هذه الحكومات على القيام بدورها في تعزيز الحوار الوطني على المستوى المحلي، اذ تتمثل الإشكالية الرئيسة في وجود فجوة واضحة بين الأطر النظرية التي تحدد دور الحكومات المحلية في دعم الحوار الوطني، وبين الممارسات الفعلية على أرض الواقع، وهو ما يستدعي دراسة معمقة لمدى فاعلية هذه الحكومات في إدارة التعددية المجتمعية، ومعالجة النزاعات المحلية، وبناء الثقة بين مختلف المكونات، بما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والتعايش السلمي.

فرضية البحث: تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن فاعلية دور الحكومات المحلية في تعزيز الحوار الوطني المحلي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تعتمد بدرجة كبيرة على قوة الإطار المؤسسي، ووضوح الصلاحيات، وتوافر الموارد البشرية والمادية، إضافة إلى مستوى الاستقلالية عن التدخلات السياسية. وتفترض الدراسة أن غياب هذه العوامل أو ضعفها يؤدي إلى تراجع قدرة الحكومات المحلية على إدارة الحوار الوطني بفعالية، مما ينعكس سلبًا على تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز التعايش السلمي.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحليل وتقييم دور الحكومات المحلية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ في تعزيز الحوار الوطني على المستوى المحلي، مع التركيز على الآليات والمبادرات التي اعتمدتها، والتحديات التي واجهتها، وتأثير أدائها في تحقيق الاستقرار السياسي والتعايش السلمي. كما يسعى البحث إلى تقديم مقترحات عملية لتعزيز فاعلية هذا الدور مستقبلاً، بما يضمن إشراك أوسع للمجتمع المحلي في صنع القرار ودعم مسارات المصالحة المجتمعية.

اهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعًا حيويًا في مسار بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، حيث يلقي الضوء على دور الحكومات المحلية في تعزيز الحوار الوطني المحلي، وهو جانب غالبًا ما يتم إغفاله في الدراسات المتعلقة بالاستقرار السياسي والمصالحة المجتمعية. كما تكمن أهميته في أنه يسعى إلى فهم العلاقة بين اللامركزية الإدارية وبناء السلام، وتحليل العوامل التي تؤثر في قدرة الحكومات المحلية على إدارة التنوع المجتمعي ويسهم البحث في سد فجوة معرفية في الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالحكم المحلي في العراق، من خلال تقديم رؤية تحليلية مبنية على دراسة الآليات والتحديات والنتائج، إضافة إلى اقتراح حلول عملية يمكن أن تساعد صانعي القرار والباحثين والجهات المانحة الدولية في صياغة سياسات أكثر فاعلية لدعم الاستقرار والتعايش السلمي على المستوى المحلي.

منهجية البحث: يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى دراسة دور الحكومات المحلية في تعزيز الحوار الوطني المحلي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من خلال وصف الظاهرة وتحليل أبعادها وعواملها المؤثرة. ويتضمن ذلك مراجعة الأدبيات الأكاديمية، والقوانين والتشريعات ذات الصلة بالحوكمة المحلية، بالإضافة إلى تحليل المبادرات والبرامج التي نفذتها الحكومات المحلية في هذا المجال.

كما يستند البحث إلى المنهج التاريخي لفهم التطورات السياسية والاجتماعية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣، والتي شكلت الإطار العام لعمل الحكومات المحلية. وسيتم كذلك توظيف المنهج المقارن في تحليل تجارب مختارة من محافظات مختلفة، بهدف استنتاج أوجه التشابه والاختلاف في آليات تعزيز الحوار الوطني على المستوى المحلي وسيتم الاعتماد على مصادر أولية مثل التقارير الرسمية، ومحاضر الاجتماعات المحلية، والمقابلات شبه المهيكلة مع مسؤولين محليين وناشطين في منظمات المجتمع المدني، إلى جانب المصادر الثانوية مثل الدراسات الأكاديمية والمقالات البحثية والتقارير الدولية ذات الصلة.

هيكلية البحث: قسم البحث الى ثلاث مطالب ومقدمة وخاتمة وقائمة بالمصادر وهي كالأتي:

المطلب الاول: الحكومات المحلية والحوار الوطني قراءة في المفهوم والماهية.

المطلب الثاني: بدايات الحوار الوطني في العراق.

المطلب الثالث: اليات الحكومات المحلية في تعزيز الحوار الوطني.

المطلب الاول: الحوار الوطني والحكومات المحلية قراءة في المفهوم والماهية

يمثل كل من مفهوم الحكومات المحلية والحوار الوطني ركيزتين أساسيتين في منظومة الحكم الرشيد وإدارة الشأن العام، خاصة في الدول ذات التنوع المجتمعي والتعددية السياسية. فالحكومات المحلية، باعتبارها المستوى الإداري الأقرب إلى المواطنين، تضطلع بدور محوري في تقديم الخدمات العامة، وتنظيم المشاركة المجتمعية، ونقل احتياجات السكان إلى السلطات العليا. وهي بذلك تُعد حلقة وصل مباشرة بين الدولة والمجتمع، تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماع، أما الحوار الوطني فهو عملية تشاركية تسعى إلى جمع مختلف القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية حول طاولة النقاش، بهدف التوصل إلى تفاهمات وحلول مشتركة للقضايا الخلافية. ويستند الحوار الوطني إلى مبادئ الشمولية، والمساواة بين الأطراف، واحترام التنوع، مما يجعله أداة فعالة في إدارة الأزمات وتعزيز التماسك المجتمعي.

وإن الجمع بين دور الحكومات المحلية ومفهوم الحوار الوطني يفتح المجال أمام مقاربة شاملة لبناء السلام المجتمعي، إذ تستطيع الحكومات المحلية من خلال قربها من الواقع الميداني أن توفر منصات للحوار، وتدعم مبادرات المصالحة، وتعمل على تعزيز الثقة بين مكونات المجتمع. ومن هنا، فإن فهم ماهية هذين المفهومين وإدراك أبعادهما النظرية والعملية يعد مدخلًا ضروريًا لأي دراسة تسعى إلى تحليل دور الحكومات المحلية في تعزيز الحوار الوطني، خاصة في السياق العراقي بعد عام ٢٠٠٣، حيث تداخلت التحولات السياسية مع التحديات الأمنية والاجتماعية، ما جعل هذا الدور أكثر أهمية وحساسية.لذا سيتم التطرق الى مفهوم كلاً من الحوار الوطني في الفرع الاول، ومفهوم الحكومات المحلية في الفرع الثاني.

الفرع الاول: مفهوم الحوار الوطني

يعُرف الحوار بأنه "محادثة بين شخصين أو فريقين حول موضوع محدد لكل منهما وجهة نظر بعيداً عن الخصومة أو التعصب بطريق يعتمد على العلم والعقل مع استعداد كلا الطرفين لقبول الحقيقة ولو ظهرت على يد الطرف الآخر"[١]، وقد عرفه بعضهم بأنه "نوع في الحديث بين شخصين، وفريقين يتم

فيه تداول الكلام بينهما بطريقة متكافئة، فلا يستأثر أحدهما دون الآخر ويغلب عليه الهدوء والبعد عن الخصومة والتعصب، وهو ضرب من الادب الرفيع و أسلوب من أساليبه، ومع ذلك: فإن استخدام مصطلح الحوار وتداوله في ادبيات المعاصرة لم يبتعد كثيرًا عن مفهومه اللغوي، حيث نجد أن: "الحوار هو المراجعة في الكلام، أو الاخذ والرد بين شخصين أو طرفين، لكل منهما مفاهيمه أو أفكاره أو أراؤه أو مقترحاته، وتجاذب أطراف الحديث بين شخصين أو أكثر يُهدف منه الوصول الى لغة مشتركة ومفاهيم متقاربة وتشخيص موحد ان أمكن وللمشكلات كافة "وهناك فرق بين الحوار والجدال هو أن الجدال شدة في الكلام، مع التمسك بالرأي والتعصب له، وأما الحوار فهو مجرد مراجعة الكلام بين الطرفين دون وجود خصومة بالضرورة بل الغالب عليه الهدوء والبعد عن التعصب، وفرق بين الحوار والمناظرة بأن المناظرة تدل على النظر والتفكر، الحوار يدل على مراجعة الكلام[٢].

الحوار ليس مجرد مناظرة أو نقاش اعتيادي، ولا يهدف بالضرورة إلى إقناع الطرف الآخر بتبني وجهة نظر معينة أو تغيير معتقداته، بل يسعى في جوهره إلى تجاوز عقبات سوء الفهم وتفكيك الصور النمطية، بغية تعزيز التفاهم المتبادل بين الأطراف. فهو عملية تفاعلية حيوية رافقت مسيرة الإنسان عبر التاريخ، وأسهمت في بناء الحضارة الإنسانية، انطلاقًا من الإيمان بأن القطيعة والانغلاق، اللذين يتعارضان مع روح الحوار، لا يؤديان إلا إلى مزيد من الفشل والتعقيد في الحياة ويمثل الحوار أساسًا لنمو المجتمعات في مختلف المجالات الفكرية والدينية والسياسية، كما يعد وسيلة فعالة لمواجهة التسلط والاستبداد الفكري والسياسي، وأداة لنبذ التعصب والانغلاق، وتجنب مظاهر العنف والإرهاب بجميع أشكاله. وتلتقي الأديان السماوية جميعها على غاية مشتركة تتمثل في إصلاح النفوس، وتنقية القلوب من الكراهية والعنصرية والتعصب، وزرع قيم التسامح والإيثار والتعايش السلمي القائم على الاحترام المتبادل غير أن ظهور أيديولوجيات حديثة ذات مصالح خاصة أدى إلى تشويه جوهر الأديان ومحاولة تفريغها من مضامينها الحقيقية، مستغلة ضعف الثقافة في بعض المجتمعات. ومع تطور العولمة، ازدادت نقاط الاحتكاك والتفاعل بين الثقافات، مما أسفر عن توترات وصدامات ومطالبات متصاعدة تتعلق بالهوية. وقد جعلت هذه التطورات من الحوار بين الثقافات والأديان ضرورة متزايدة، باعتباره أداة لنشر الوعي السليم، والحد من تداعيات الصراعات والتوترات التي تهدد استقرار المجتمعات، وتؤجج الأزمات الإقليمية والدولية، وتخلّ بالسلام العالمي، فضلًا عن تأثيرها السلبي على تقدم الشعوب [٣]. اذ يُعد "الحوار الوطني" من المصطلحات التي شاع استخدامها في السنوات الأخيرة، وغالبًا ما يُطرح في سياقات احتفائية وإيجابية، دون أن يقترن دائمًا بتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع، كما هو الحال مع العديد من المفاهيم المتداولة في الخطاب السياسي. ويُستخدم هذا المصطلح في دول وسياقات متعددة، ويرتبط عادةً بمساعي النخب السياسية، من خلال مؤسسات الدولة، لفتح نقاش أوسع حول قضايا خلافية جوهرية، بهدف الوصول إلى توافق شامل بشأنها، أو على الأقل تقريب وجهات النظر وصياغة فهم أفضل لها عبر إزالة سوء الفهم المرتبط بمواقف الأطراف المختلفة ويهدف الحوار الوطني، في جوهره، إلى تمكين

الدولة من صياغة سياسات عقلانية ومنطقية تراعي مصالح مختلف الفئات السكانية المتأثرة بهذه السياسات ومن ثم، فإن الحوار الوطني يمثل أداة استراتيجية في عملية صناعة القرار، تلجأ إليها الدول في حالات الانقسامات الحادة وتباين المواقف حيال قضايا وسياسات معينة، من أجل إدارة الخلافات بطريقة سلمية وبناءة تسهم في تعزيز الاستقرار والتماسك المجتمعي [٤].

هنا بالضبط تكمن الخاصية الأهم في أي "حوار وطني،" أي إشراك الجمهور في صناعة السياسات، فالسياسات بشكل عام تقع ضمن تخصص النخب الرسمية التي تدير الدولة، سواء كانت هذه نخباً حزبية سياسية أو نخباً متخصصة فنياً في حقول المعرفة التي تتعلق بها السياسات، وفي آخر المطاف، حتى بعد الانتهاء من "الحوار الوطني،" تقوم هذه النخب بتبني السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذه وتتناول الحوارات الوطنية قضايا كثيرة ومتنوعة ترتبط بالصالح العام، بمعنى أنها ليست محصورة بنوع محدد من القضايا، ففي الأنظمة الديموقراطية المستقرة عادة ما يُقترح "الحوار الوطني" أو الحوار المحلي (ليس على مستوى كامل البلاد وإنما في جزء منها) في سياق قضايا تتصل على نحو مباشر بحياة الناس اليومية كالتعليم والصحة والأمن والهجرة. في الديموقراطيات الناشئة أو البلدان الخارجة من تجارب قمعية طويلة، يعتبر "الحوار الوطني" أداة مهمة لتفكيك التركة المؤلمة للماضي وتجاوزها، ولهذا كان بروزه في الثمانينات فصعوداً في سياق تجارب دول في أميركا اللاتينية التي مرت بأنظمة حكم عسكرية دكتاتورية وأوروبا الشرقية التي سقطت فيها الأنظمة الشيوعية الشمولية، وإفريقيا التي عاشت بعض دولها خليطاً من الاثنين فضلاً عن تجارب تحرر وطني من الاستعمار الغربي ومن أنظمة تمييز عنصري متفاوتة في القسوة. في بعض هذه البلدان، لم يكن "الحوار الوطني" آلية مستقلة قائمة بذاتها، بل جرى تضمينه في إطار إجراءات حكومية وقضائية أوسع تتعلق بكشف الحقيقة ومحاكمة مرتكبي الجرائم وإنصاف الضحايا كما في تجربة جنوب إفريقيا المهمة عبر "لجنة الحقيقة والمصالحة" في منتصف التسعينات، وسواء كان الحوا الوطني منفصلاً مؤسساتياً او مدمجاً بإجراءات أو آليات مؤسسات أخرى، فإن أهميته لا تتراجع في كلا الحالين، إذا أجري على نحو جاد[٥]

الفرع الثاني: مفهوم الحكومات المحلية

يعد الحكم المحلي من ضمن المفاهيم ذات الصعوبة في تحديد تعريف مفهومه بصوره شاملة مانعة جامعة وذلك لتباين اراء الباحثين والدراسين لهذا المصطلح [٦]، الا انها تعرّف بعامة بأنها المستوى الأدنى للإدارة العامة في دولة مّا وفي الدول الوحدوية، عادةً ما تشمل الحكومة المحلية المستوى الثاني أو الثالث للحكومة، بينما تشكل في الدول الاتحادية، المستوى الثالث أو الرابع أحياناً للحكومة وتهدف الحكومة المحلية إلى تقريب الحكومة من القاعدة الشعبية وتمكين المواطنين من المشاركة بفعالية في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية. ونظراً إلى أنّ الحكومة المحلية تشكل المستوى الأقرب من المواطنين، فإن ذلك يضعها، مبدئياً، في وضع أفضل بكثير من وضع الحكومة المركزية لتناول المسائل التي تتطلب معارف وتنظيمات محلية تستند إلى الاحتياجات والأولويات المحلية [٧].

ويختلف تنظيم الحكومة المحلية وعملها اختلافاً كبيراً من دولة الى اخرى وتستخدَم في مختلف البلدان أسماء مختلفة لكيانات الحكومة المحلية (الإقليم، والدائرة، والمقاطعة، والمدينة، والبلدة، والحي، والأبرشية، والبلدية، والقرية، وما إلى ذلك) وتوجد الحكومات المحلية جغرافياً في المواقع الحضرية والريفية على حد سواء [٨].

وتملك الحكومات المحلية بعض الصلاحيات التي تمنحها إيّاها التشريعات أو التوجيهات الصادرة عن الحكومات الأعلى مستوى منها، وتشمل هذه الصلاحيات، في جوهرها، تنظيم وتسيير بعض الشؤون العامة المتصلة بالبيئة المحلية وتقديم بعض الخدمات العامة. وينبغي دائماً تحليل نطاق صلاحيات الحكومة المحلية في سياق العلاقات بين السلطات المحلية والحكومة المركزية أو السلطات الإقليمية وعلى العموم، غالباً ما تتحمل الحكومات المركزية في الدول الوحدوية مسؤولية تخطيط المساكن وبرمجتها وتنظيمها وتمويلها، وتشرف الحكومات المحلية على التنفيذ بدرجات متفاوتة من الاستقلال الذاتي، أمّا في النظم الاتحادية، فغالباً ما تتمتع الحكومات المحلية بقدر أكبر من الاستقلال الذاتي فيما يخص برامج السكن وسياساته وعمليات التنفيذ المتعلقة به، ومن السمات الهامة للحكومة المحلية أنها تملك سلطة تنظيمية ثانوية محددَّة لممارسة وظيفتها التي ينبغي مع ذلك أن تمتثل للقانون وتختلف انظمه الحكم المحلي من دوله الى اخرى وذلك بحسب الظروف السياسية لكل دوله وكذلك مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. اذ انه يمثل حاله من حالات التنظيم السياسي والاداري ويرتبط المفهوم باللامركزية والسياسية والإدارية كأسلوب تلجا اليه الدولة لتأدية التزاماتها وذلك بإشباع الحاجات العامة للأفراد عندما تقوم الحكومة الاتحادية بالتنازل عن بعض صلاحياتها السياسية والإدارية التي تملكها الى الاقاليم او المحافظات او المقاطعات الواقعة تحت الحدود الجغرافية للدول وبذلك يقوم مواطنو هذه المناطق في المشاركة الفعلية في ادارة شؤونهم المحلية بشكل مستقل عن الحكومة الاتحادية تطبيقا لمبدأ اللامركزية السياسية والإدارية [٩].

ان الحكم المحلي كان ملازما للوجود البشري منذ القدم من القرى الصغيرة التي كانت سابقه لوجود الدولة. كانت تأخذ به اسلوبا في تسيير شؤونها وتامين الحماية الخارجية ومواجهه المشاكل التي تتعرض لها من خلال الحوار والرأي [١٠]، إذ كانت الميزة الأساسية في تلك الفترة هي سيادة شيخ العشيرة ومجلسه الذي كان يهدف الى ضمان الاستقرار والامن الاجتماعي وقد كانت هذه الكيانات المحلية تتمثل في صوره ابتدائية مصغره للحكومة والنواه الأساسية للتشكيل المجالس البلدية بلغه العصر الحديث [١١].

تختلف الدول الحديثة في تبني الاسلوب الاداري وذلك تبعا لما يلائم ظروفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فهي تلجا الى المركزية في مطلع نشأة الدولة من اجل الحفاظ على الامن والسيادة والاستقرار وتفادي التشتت، ولكن عندما تستقر الدولة وتزداد واجباتها وتتوسع نشاطاتها والخدمات التي يتطلب تقديمها الى المواطنين نجدها تلجا الى اسلوب اللامركزية الإدارية لتخفيف العبء عن حكومة المركز واتاحه الفرصة لها للتفرغ للأمور السياسية المهمة وتحقيق المشاركة الوطنية في ادارة المرافق والخدمات [١٢]، وبهذا نلاحظ الهدف المنشود من النظام الاداري بصوره عامه واساسيه يتمثل في تخفيف

العبء عن الحكومة المركزية وتقديم الخدمات الضرورية للمواطنين المحليين من قبل الحكومات المحلية بحكم كونهم الاقرب للمواطن في الوحدة الإدارية من خلال اتباع اسلوبي اللامركزية الإدارية في الدول ذات الشكل البسيط حيث يتم توزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية او الاتجاه الى الاسلوب اللامركزية السياسية في حال التحول نحو الشكل الفيدرالي الاتحادي حيث يتم تقاسم السلطات الثلاث بين المركز والوحدات المحلية والاقاليم (١٣).

فمن الصعوبة تحديد ووضع تعريف شامل وعام لمصطلح الحكم المحلي وذلك لتباين اراء الباحثين والدارسين حول هذا الموضوع اذ لم يكن هناك اتفاق على تعريف موحد للحكم المحلي حيث تعددت وجهات النظر وفقا للنظام السياسي والاجتماعي الذي ينتمي اليه هؤلاء الباحثين والكتاب ورغم هذا التباين الا انهم اتفقوا حول المبادئ الأساسية للحكم المحلي، وبالتالي يبقى الهدف المشود الذي يرمون الى تحقيقه هو اشراك الوحدات الإدارية المحلية في الوظيفة الإدارية جنبا الى جنب مع الحكومة المركزية، وقد تعددت تعريفات الحكم المحلي، يعرف الحكم المحلي بانه (حاله من حالات التنظيم السياسي والاداري يرتبط ارتباطا وثيقا باللامركزية السياسية و الإدارية كأسلوب تلجا اليه الدولة للوفاء بالتزاماتها واشباع حاجات الافراد العامة من خلال تنازل الدولة متمثلة بالحكومة المركزية عن بعض صلاحياتها السياسية والإدارية التي تملكها الى المدن او الاقاليم او المحافظات او المقاطعات التي تقع داخل البقعة الجغرافية للدولة، حيث يشارك مواطنو هذه المناطق بصوره فعليه في ادارة شؤونهم المحلية بشكل مستقل نسبيا عن حكومة المركز ويشمل ذلك تشريع القوانين والأنظمة المحلية التي تخص مناطقهم و المتعلقة بإدارة شؤونهم المحلية تأسيسا على مبدا اللامركزية السياسية والإدارية(١٤). وبتعريف اخر يعرف الحكم المحلي بانه منظمه لها سكان يقيمون في منطقه جغرافية معينهم تنظيم مسموح به وهيئه حاكمه وشخصيه قانونيه مستقله وسلطه تقديم الخدمات العامة والمحلية مع درجه كبيره من الاستقلال (١٥).

ولعل أقرب تعريف للحكم المحلي هو ان الحكم المحلي عبارة عن مناطق محددة لديها الشخصية المعنوية ولها هيئات محليه تنتخب من سكانها المحليين وتؤدي نشاطها وتدير شؤونهم في ظل اشراف ورقابه الحكومة المركزية، ويمكن تحديد اهم عناصر الحكم المحلي من خلال هذا التعريف بوجود (١٦):

١. مناطق او اقسام جغرافية محددة.
٢. منح الشخصية المعنوية.
٣. الرقابة والاشراف من المركز يكون ضروري ولازم.

ومن خلال مما تقدم، أن الحكومات المحلية في العراق تمتلك موقعًا استراتيجيًا يؤهلها لأن تكون محورًا فاعلًا في تعزيز الحوار الوطني على المستوى المحلي، نظرًا لقربها من المجتمع وقدرتها على استيعاب التنوع الاجتماعي والثقافي في بيئتها. إلا أن هذا الدور ظل محدودًا في كثير من الأحيان بسبب ضعف البنية المؤسسية، وتداخل الصلاحيات مع السلطات المركزية، فضلاً عن التأثيرات السياسية والأمنية التي حدّت من استقلالية القرار المحلي وتؤمن الباحثة أن تفعيل دور الحكومات المحلية في إدارة

الحوار الوطني يتطلب إصلاحات هيكلية تضمن وضوح الصلاحيات، وتوفير الموارد المالية والبشرية الكافية، إضافة إلى بناء قدرات القيادات المحلية في مجالات إدارة النزاعات والتواصل المجتمعي. كما تعتقد أن نجاح أي حوار وطني على المستوى المحلي مرهون بقدرة الحكومات المحلية على إقامة شراكات وثيقة مع منظمات المجتمع المدني، والقيادات المجتمعية، والمؤسسات الأكاديمية، لضمان شمولية الحوار وفاعليته في معالجة القضايا الخلافية وتعزيز التعايش السلمي.

المطلب الثاني: نشأة الحوار الوطني في العراق بعد عام ٢٠٠٣م

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحولات سياسية واجتماعية عميقة، إثر سقوط النظام السياسي السابق ودخول البلاد في مرحلة جديدة اتسمت بإعادة تشكيل بنية الدولة على أسس ديمقراطية وتعددية سياسية. ومع تصاعد التحديات الأمنية والانقسامات المجتمعية، برزت الحاجة الملحّة إلى إيجاد آليات للحوار الوطني تتيح لمختلف القوى السياسية والمكونات الاجتماعية مناقشة القضايا الخلافية، والتوصل إلى تفاهمات مشتركة حول مستقبل البلاد انطلقت أولى المبادرات الرسمية للحوار الوطني في العراق في سياق الجهود الرامية إلى إعادة بناء النظام السياسي وتأسيس مؤسسات دستورية شرعية، حيث ارتبط هذا الحوار بعمليات صياغة الدستور، وتشكيل الحكومات الانتقالية، ووضع الأطر القانونية لضمان مشاركة مختلف المكونات. كما شهدت البلاد لاحقًا حوارات وطنية متكررة، سواء برعاية الحكومة أو بدعم من أطراف إقليمية ودولية، بهدف معالجة أزمات متتالية تمثلت في النزاعات الطائفية، والخلافات السياسية، ومشاكل تقاسم السلطة والموارد ورغم أن هذه الحوارات واجهت تحديات كبيرة، مثل غياب الثقة بين الأطراف وضعف الالتزام بمخرجاتها، فإنها أسست لثقافة سياسية جديدة في العراق تقوم على الاعتراف بالتعددية والسعي إلى إيجاد حلول سلمية للنزاعات. ومن هنا، يمثل الحوار الوطني بعد عام ٢٠٠٣ إحدى المحطات المحورية في مسار بناء الدولة العراقية الحديثة، وأداة أساسية لتعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي.لذا سيتم الحديث في هذا المطلب عن تلك البدايات وما وصلت اليه في النهايات وهي كالاتي:

الفرع الاول: حكومة المالكي الاولى والثانية (٢٠٠٦-٢٠١٤)

ترجع بدايات الحوار الوطني والمصالحة الوطنية في العراق الجديد الى عام ٢٠٠٦م بالتحديد في ولاية نوري المالكي الاولى اذ شكل لجنة لهذا الغرض ويرجع ذلك الى جملة من الاسباب داخلية وخارجية وفي اوجه عدم الاستقرار السياسي والامني الذي كان يعيشه العراق آنذاك، اذ "تضمنت هذه المبادرة جانبا مهماً يميز الحوارات الوطنية الجادة ويتعلق بإشراك ممثلين نخبويين وغير نخبويين عن الفئات الاجتماعية التي تتعلق سياسات المصالحة الوطنية بها وتؤثر في حياتها، فضلاً عن هذه المبادرة، فقد كانت هناك آليات مؤسساتية أخرى، بقيت نخبوية في طبيعة عملها وإن احتوت على عناصر ثانوية مرتبطة بالحوار الوطني، مثل هيئة اجتثاث البعث الحكومية ولجنة المصالحة الوطنية والمسائلة البرلمانية، وعلى الرغم من بعض النجاحات التي حققتها هذه المؤسسات وغيرها التي اشتغلت على تفكيك مظالم الماضي والابتعاد عن العقاب الجماعي، كما في إعادة الكثير من الأملاك المصادرة من الضحايا وتعويض آخرين ومحاكمة جناة، ودفع الرواتب التقاعدية لمنتسبي الأجهزة

الأمنية المنحلة والعفو عن السجناء، فإن عملها في الغالب كان ضعيفاً جداً لأسباب كثيرة ومتداخلة لا ترتبط كلها بالضرورة بهذه المؤسسات (التي أعيدت صياغتها وتغيرت أسماؤها على مدى السنوات)[١٧].

تشكّلت حكومة نوري المالكي الأولى في أيار/مايو ٢٠٠٦ في ظل ظروف أمنية وسياسية صعبة، حيث كان العراق يشهد تصاعدًا حادًا للعنف الطائفي والانقسامات السياسية. جاء انتخاب المالكي رئيسًا للوزراء ضمن تحالف الشيعة (الائتلاف الوطني العراقي)، وتم تكليفه بقيادة حكومة وحدة وطنية تهدف إلى احتواء الصراعات الطائفية وتعزيز الحوار بين مكونات المجتمع العراقي.ركّزت الحكومة في هذه المرحلة على محاولات المصالحة الوطنية، بما في ذلك إطلاق المبادرات التي تهدف إلى دمج الأطراف المسلحة المعارضة داخل العملية السياسية، وإعادة بناء المؤسسات الأمنية والشرطية، إضافة إلى محاولة إصلاح الوضع الخدمي. رغم ذلك، واجهت الحكومة انتقادات بشأن استمرار التوترات الطائفية، والتدخلات السياسية في مؤسسات الدولة، وضعف الشفافية، مما قلل من فاعلية حوارها الوطني على الأرض[١٨]، فقد أصدرت الحكومة استراتيجية الأمن الوطني للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ بهدف معالجة الأوضاع الداخلية، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى حزمة من الأفكار المتباينة سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا[١٩].

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، فاز المالكي بولاية ثانية بعد انتخابات شهدت تنافسًا حادًا بين الكتل السياسية، وتم تشكيل حكومة ائتلافية شملت ممثلين عن مختلف الطوائف والقوميات. خلال هذه المرحلة، ازدادت التحديات السياسية، خصوصًا مع تصاعد الاحتجاجات السنية ضد ما وصفوه بالتمييز والملاحقة السياسية سعى المالكي في هذه الفترة إلى توسيع نطاق الحوار الوطني من خلال مبادرات سياسية مثل مجلس السياسات الاستراتيجية للحوار الوطني، إلا أن هذه الجهود غالبًا ما قوبلت بالانتقادات بسبب سياسات مركزة على السيطرة الأمنية، وتهميش بعض المكونات السياسية، ما أدى إلى زيادة التوترات. كما شهدت هذه المرحلة ضعفًا في بناء الثقة بين الأطراف، مما ساهم في تفاقم الأزمات الأمنية والاجتماعية التي مهدت لاحقًا لظهور تنظيم داعش [٢٠].

تشير التطورات السياسية الأخيرة، وما نتج عنها من خلافات، إلى تحمّل كافة الأطراف مسؤولية وطنية مشتركة في حفظ استقرار البلاد، وحمايتها من الأزمات، ودعم جهود التهدئة، ومنع التصعيد والعنف، بالإضافة إلى تبني الحوار الوطني كآلية أساسية للتوصل إلى حلول. كما يؤكدون على ضرورة استمرار جلسات الحوار الوطني، والعمل على تنقية الأجواء بين القوى الوطنية، وذلك من خلال منع كل أشكال التصعيد ورفض الخطابات التي قد تصدر أو تتسرب وتلحق الضرر بالعلاقات الأخوية والتاريخية بين مكونات المجتمع العراقي. ويجب معالجة تلك الخطابات عبر السبل القانونية المتاحة مع احترام الاعتبارات الدينية والسياسية والاجتماعية كافة" [٢١].

تُعد حكومتا المالكي الأولى والثانية محطتين أساسيتين في تجربة العراق مع الحوار الوطني بعد ٢٠٠٣، حيث حاولتا إرساء دعائم الاستقرار عبر حوارات ومبادرات متعددة، إلا أن تحديات الانقسامات الطائفية، والتدخلات السياسية، وضعف المؤسسات المحلية، حالت دون تحقيق نجاحات كبيرة في ترسيخ المصالحة الشاملة والتعايش السلمي.

الفرع الثاني: حكومتي حيدر العبادي ومصطفى الكاظمي ٢٠١٤-٢٠٢٠

اولاً: حكومة حيدر العبادي: تشكّلت حكومة حيدر العبادي في سبتمبر ٢٠١٤، عقب أزمة سياسية وأمنية حادة شهدها العراق بسبب توسّع تنظيم "داعش" وسيطرته على مساحات واسعة من البلاد. تم تعيين العبادي رئيسًا للوزراء خلفًا لنوري المالكي، في محاولة لإعادة التوازن السياسي وتوحيد الجهود الوطنية لمواجهة التحديات الأمنية ركزت حكومة العبادي على عدة محاور رئيسية، منها: مكافحة الإرهاب واستعادة الأراضي التي سيطر عليها تنظيم داعش، تعزيز الوحدة الوطنية، وإصلاح العملية السياسية التي اتسمت بالفساد والمحسوبية. أطلق العبادي عدة مبادرات إصلاحية سياسية وإدارية، إضافة إلى محاولات لتقليل الانقسامات الطائفية وتحسين الخدمات العامة رغم العقبات الكبيرة، نجحت الحكومة في استعادة الكثير من الأراضي من سيطرة داعش بمساعدة التحالف الدولي، كما عملت على إعادة النازحين وتأهيل البنية التحتية. كما بذلت جهودًا لتعزيز الحوار الوطني واحتواء النزاعات السياسية بين مختلف المكونات مع ذلك، واجهت حكومة العبادي انتقادات بشأن بطء الإصلاحات السياسية، واستمرار بعض مظاهر الفساد، والصراعات السياسية داخل البرلمان، مما أعاق تحقيق استقرار شامل [٢٢].

ثانياً: حكومة مصطفى الكاظمي ٢٠٢٠-٢٠٢٢: أطلق مصطفى الكاظمي التي تشكلت بتاريخ ٢٠٢٠١٥١٧م وحتى ٢٠٢٢١١١٢٧م على **يوم (٦ ٣١)** من كل عام: "**يوماً وطنياً للتسامح والتعايش في العراق**"، وهو اليوم الذي شهد زيارة البابا فرنسيس للعراق ولقاءه بالمرجع الديني السيد علي السيستاني (دام ظله الوارف)، ولقاء الأديان في مدينة أور التاريخية. أثارت الدعوة إلى حوار وطني شامل ردود أفعال متباينة، بين ترحيب واسع النطاق من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وبين مواقف اتسمت بالحذر والتشكيك أو التجاهل. وجاءت دعوة السيد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في ٢٠٢١١٣١٩م إلى حوار وطني شامل يضم جميع المختلفين من قوى سياسية، وفعاليات شعبية وشبابية احتجاجية، ومعارضي الحكومة، من أجل تحقيق تطلعات الشعب: بـ "تغليب مصلحة الوطن والابتعاد عن لغة الخطاب المتشنج والتسقيط السياسي، وإلى التهيئة لإنجاح الانتخابات المبكرة، ومنح شعبنا فرصة الأمل والثقة بالدولة وبالنظام الديمقراطي"، كأهداف مشروعة لاحترام الدستور والقانون واستعادة هيبة الدولة وضمان الحريات والحقوق، وأكد الكاظمي: إن "الحكومة متمسكة بإرادة الشعب في تحقيق الأمن والسلام والإعمار والازدهار" [٢٣].

وقد عبرت الأطراف السياسية والحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقوى الشعبية الاحتجاجية عن الإيمان بأهمية إجراء تغييرات جذرية وجوهرية لإعادة هيكلة النظام السياسي والاقتصادي وفق مبادئ التعددية وتبني اقتصاد السوق المفتوح والانفتاح على الاستثمارات، لتوفير الفرص الاقتصادية للحياة الكريمة وترسيخ قيم دولة المواطن والحقوق الديمقراطية ورفض مختلف اشكال السياسات الاستبدادية والشمولية الأحادية. حيث يجتاح اليوم القلق الاجتماعي العميق من الاختلالات الأمنية وشبكات السلاح المنفلت واستمرار ظاهرة اغتيالات المثقفين والصحفيين والكتاب، بما يتناقض وينتهك المادة (٣٢) من

الدستور، التي تضمن الحق في حرية التعبير عن الرأي. لقد عبرت الاحتجاجات الشعبية عن القلق والشكوك العميقة من استمرار طبقة الفساد المالي والسياسي في الاستحواذ على المال العام واحتكار السلطة السياسية، مما يعمق الشكوك بين السلطة التنفيذية والقوى الوطنية في مجلس النواب والارتياب من الدور الخطير للكتائب المسلحة المرتبطة بأجندات إقليمية تنشر العنف والتمييز المذهبي وثقافة الكراهية، حيث يقبع (١٢) ألفا من الشباب المغيبين في السجون السرية، وهذا يتناقض مع توقيع العراق على الاتفاقية الدولية لمنع التغييب القسري واحترام القانون وتطبيق العدالة [٢٤].

وكان هناك تساؤلاً بشأن هل سيستطيع الحوار الوطني أن يعالج جوهر الأزمة السياسية والاقتصادية العميقة في العملية السياسية، التي قامت على مبادئ التمييز الديني والمذهبي والمحاصصة، أم إن الحوار الوطني لن يجد فرصة للنجاح في بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، على الرغم من حالة التأييد والدعم التي حظيت بها مبادرة الحوار الوطني، وبرغم الحاجة الملحة إلى عقد الحوار الوطني الشامل وتحقيق العدالة الانتقالية وإنصاف العراقيين الذين تعرضوا للاعتقالات والتعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان ويبدو انها كانت في وقتها احتمالان من السيناريوهات المتوقعة لهذا الحوار [٢٥]:

السيناريو الأول: نجاح الحوار الوطني في بناء الدولة الوطنية الديمقراطية: يفترض هذا السيناريو أن الحوار الوطني الشامل سيشكل منصة فاعلة لتجاوز الانقسامات الطائفية والقومية، عبر تبني مبادئ العدالة الانتقالية، وتحقيق إنصاف ضحايا الانتهاكات، وإرساء قواعد الحكم الرشيد والمؤسسات الديمقراطية. نجاح هذا السيناريو يتطلب إرادة سياسية حقيقية، واستعدادًا للتنازل، ونظام قضائي مستقل، فضلاً عن دعم شعبي واسع. وعند تحقيق هذه الشروط، يمكن للحوار أن يساهم في تأسيس دولة مدنية تحترم الحقوق، وتعزز التعايش السلمي، وتخلق بيئة مستقرة للنمو الاقتصادي والاجتماعي.

السيناريو الثاني: فشل الحوار الوطني وعدم قدرة المبادرة على معالجة الأزمة: يرتكز هذا السيناريو على ضعف الإرادة السياسية، واستمرار النفوذ الطائفي والمذهبي في تقويض مسارات الحوار، بالإضافة إلى غياب آليات تطبيق نتائج الحوار. في ظل هذا الواقع، قد يتحول الحوار إلى مجرد شكلية سياسية لا تتجاوز تصريحات الدعم الإعلامي، مع استمرار المحاصصة، وغياب العدالة الانتقالية، مما يفاقم حالة الانقسام ويُعيق بناء دولة قوية وموحدة. هذا السيناريو يعكس تحديات بنيوية في النظام السياسي العراقي تجعل من الصعب تحقيق توافق وطني حقيقي دون إصلاحات جذرية ومشاركة شاملة لكل الأطراف.

بينما حظيت مبادرات الحوار الوطني بدعم شعبي وسياسي واسع، فإن تحقيق النجاح الفعلي لا يزال مرهونًا بتوفر شروط موضوعية، وعلى رأسها وجود إرادة سياسية صادقة، وإطار دستوري وقانوني يدعم العدالة والمساواة، وقدرة على تطبيق القرارات. وفي غياب هذه العوامل، يصبح احتمال استمرار الأزمة وعدم استقرار النظام السياسي أكثر واقعية، ما يستدعي مراجعة الاستراتيجيات المتبعة في إدارة الحوار الوطني وإعادة بناء الثقة بين الأطراف.

الفرع الثالث: حكومة محمد شياع السوداني ٢٠٢٢-الى الان

استمرت التأكيدات على الحوار الوطني من قبل حكومة السوداني التي تشكلت بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٣ سواء من اجل مواجهة التحديات المحلية او الاقليمية والدولية، اذ أكد السيد محمد شياع السوداني ان الحكومة العراقية تتبنى مبدأ الحوار في التعامل مع التحديات المحلية والاقليمية والدولية، مشيراً الى أهمية الحوار كوسيلة وفرها الدستور في ظل فضاء حرية التعبير [٢٦].

اذ تم تكليف محمد شياع السوداني بتشكيل حكومة العراق في أكتوبر ٢٠٢٢، بعد فترة من الأزمة السياسية وتأخر تشكيل الحكومة عقب انتخابات تشرين الأول ٢٠٢١. جاء اختيار السوداني في إطار تسوية سياسية بين الكتل الكبرى، لا سيما بين التيار الصدري وائتلاف الفتح، بهدف تجاوز الانسداد السياسي وتعزيز الاستقرار في البلاد تركزت أولويات حكومة السوداني على معالجة التحديات الأمنية والاقتصادية المتزايدة، بما في ذلك تحسين الخدمات العامة، ومحاربة الفساد، وتنفيذ إصلاحات دستورية وسياسية تستجيب لمطالب الحراك الشعبي الذي شهدته البلاد في السنوات السابقة. كما سعت الحكومة إلى تعزيز العلاقات الإقليمية والدولية لتأمين الدعم الاقتصادي والاستثماري يواجه السوداني تحديات كبيرة تتعلق بالتوازن بين القوى السياسية المتنافسة، وضرورة بناء توافق وطني شامل، إضافة إلى معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي تؤثر على استقرار العراق. ورغم الصعوبات، فإن حكومته تمثل خطوة مهمة نحو استعادة المسار السياسي بعد سنوات من التجاذبات والصراعات.[٢٧].

ومن خلال مما تقدم، أن الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣ واجهت تحديات هائلة في ظل واقع سياسي معقد يشوبه الانقسامات الطائفية والعرقية، بالإضافة إلى ضغوط داخلية وخارجية متعددة. ورغم مرور قرابة عقدين على تأسيس النظام السياسي الجديد، إلا أن العديد من هذه الحكومات لم تتمكن من تحقيق استقرار سياسي حقيقي أو تنمية اقتصادية مستدامة، نتيجة ضعف المؤسسات، وغياب إرادة سياسية صادقة للإصلاح، والتداخل الكبير بين المصالح الحزبية والشخصية والسياسية.وأن هذه الحكومات، بما في ذلك حكومات نوري المالكي وحيدر العبادي، لم تنجح بشكل كامل في بناء دولة مدنية ديمقراطية قادرة على احتواء التنوع العراقي وتعزيز التعايش السلمي، حيث ظلت الصراعات الطائفية والسياسية تؤثر بشكل مباشر على فعالية الحوكمة ومستوى الخدمات المقدمة للمواطنين كما تؤمن الباحثة أن فرص التحول الحقيقي نحو دولة مستقرة ومتطورة ما تزال ممكنة، شرط توفر إرادة سياسية حقيقية لإجراء إصلاحات شاملة، تشمل القضاء على الفساد، وتحديث البنى التحتية، وتعزيز حقوق الإنسان، وتوسيع مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار. وتشدد على أن الحوار الوطني الشامل، ودور الحكومات المحلية، يمكن أن يكونا أدوات فعالة لتحقيق هذه الأهداف إذا ما أُحسن استغلالهما باختصار، تعتبر الباحثة أن الحكومات العراقية منذ ٢٠٠٣ تمثل مرحلة تأسيسية مليئة بالتحديات، لكن الطريق أمام العراق ما يزال مفتوحًا نحو بناء مستقبل أفضل، إذا ما توافرت الشروط السياسية والاجتماعية اللازمة لذلك.

المطلب الثالث: اليات الحكومات المحلية في تعزيز الحوار الوطني المحلي

تسهم الحكومات المحلية في العراق في عملية الحوار الوطني من خلال مجموعة من الاليات التي تحاول من خلال تعزيز تلك العملية وان ضعفت في مدة معينة نتيجة توتر العلاقة بين الطرفين(الحكومات المحلية–الفرد المحلي) الا انها حاولت ولأكثر من مرة من خلال النص عليها في انظمتها الداخلية او القرارات المحلية التي تصدرها في محاولة منها لتعضيد تلك العلاقة، الا انها لا زالت تتسم بالضعف ولابد من استخدام مجموعة اليات جديدة تتماشى مع اهمية المرحلة الجديدة التي عادت بها تلك الحكومات بعد توقف الجانب التشريعي منها لسنوات نتيجة (الالغاء–الحل–التجميد–انتهاء المدة–وغيرها) بعد قرار مجلس النواب العراقي نتيجة الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها المحافظات غير المنتظمة بإقليم في عام ٢٠١٩م، لذا يتطلب اتباع مجموعة من الاليات وهي كالاتي:

١. الاليات التشاركية:

أ–التفاعل مع المجتمع المدني: يعد المجتمع المدني احد اللاعبين المهمين في عمل الحكومات المحلية بكونه يعضد من عملها ويشارك معها في توطيد العلاقة مع الفرد داخل المجتمع المحلي، اذ يلعب تسهيل الحوار الاستراتيجي بين منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية دوراً أساسياً في بناء علاقات مستدامة ودعم السلطات المحلية لتنفيذ الخدمات المطلوبة منها، بناءً على احتياجات وتفضيلات المواطنين وعلى النحو الذي تنقله منظمات المجتمع المدني، اذ يُعد إنشاء منصةٍ جديدةٍ للحوار بين السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في العراق عنصراً رئيسياً لتعزيز التواصل والثقة بين المواطنين وصُناع القرار[٢٨].

اذ تمثل منظمات المجتمع المدني ضرورة حضارية تؤشر تقدم الشعوب ونهضتها وتقدمها، وتعتني الدول بموضوعة تأسيسها ودعمها من خلال سن القوانين والانظمة والتشريعات التي تساعدها في بناء هيكلها الاداري، اما في العراق فلم تكن ولادة منظمات المجتمع المدني ولادة طبيعية وسهلة رغم تاريخ نشأة هذه المنظمات الذي يعود لبدايات القرن الماضي، لقد شهدت الفترة التي أعقبت احداث عام ٢٠٠٣م تأسيس المئات من منظمات المجتمع المدني في عموم العراق مع عدم فعالية بعضها، ولا يخفى على احد الدور الكبير الذي لعبته المنظمات الدولية التي عملت في العراق بعد التغيير من تقديم يد العون والمساعدة لإعداد كبيرة من المنظمات تمثلت بالتدريب وإعداد كوادر المنظمات في دورات داخل وخارج البلد وتمويل البرامج والأنشطة التي ساهمت بشكل ملحوظ في بناء هذه المنظمات، لقد استطاعت منظمات المجتمع المدني وخلال فترة زمنية قصيرة من لعب أدورا مهمة وأساسية شملت تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الحرب واعمال العنف وتوفير الدعم القانوني للفئات المهمشة والمستضعفة ونشر وترسيخ مبادئ السلام والتعايش السلمي وثقافة حقوق الإنسان والمساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة ومكافحة الفساد ومراقبة الانتخابات البرلمانية ومجالس الحافظات وغيرها الكثير من المواضيع، لكن ورغم هذه الأدوار المهمة واجهت العديد من منظمات المجتمع المدني العراقي الكثير من المشاكل والتحديات والمصاعب نتيجة للوضع السياسي والأمني الذي تمر به البلاد وانحسار مصادر التمويل النزيه الذي يشكل عصب الحياة لهذه المنظمات، والفساد المالي الذي نخر مصداقية بعضها منظمة حمورابي لحقوق الانسان ٢٠٢٤[٢٩].

لذا يتطلب الامر زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوارات والتفاعل معها في معظم الامور التي تهم الفرد من اجل زيادة فاعلية الحوارات المحلية لتمتين العلاقة بين الطرفين، لذا نحن بحاجة إلى حوار وطني شامل حول المقاربة الأمثل للعدالة التصالحية، والتي لا تأخذ بمنهج الدولة فحسب، بل تكون نتاج تشاور واسع مع المجتمع من شأنه معالجة الأسباب العميقة للصراع، فما تعرض له الايزيديون كان بفعل عوامل متراكمة، وأفكار نمطية تم غرسها في الوعي الجمعي خلال عقود طويلة، وأن عدم توفر إرادة سياسية لتغيير مناهج التعليم على نحو يدعم فكرة إعادة بناء الثقة بين مكونات المجتمع على نحو كافٍ يقف حجر عثرة أمام الاستقرار على المدى الطويل[٣٠].

اذ تجسَّدت فاعلية هذه الآليات عمليًا في عدة محافظات عراقية؛ فعلى سبيل المثال، دعمت برامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) إنشاء مجالس استشارية ولجان مصالحة محلية في نينوى للمساهمة في خطط العودة وإعادة الإعمار بعد التحرير، كما تمّ تنظيم ورش تمكين للمجتمع المدني في الأنبار وصلاح الدين لتعزيز قدرات الفاعلين المحليين على المشاركة في اتخاذ القرار ومتابعة المشاريع الخدمية. وتؤكد التقييمات أن إشراك المجتمع المدني عبر هذه الآليات يسهم في رفع شرعية القرارات المحلية، وتحسين استهداف الخدمات، والحدّ من مصادر الاحتقان المجتمعي إذا ما صاحب ذلك ضمانات للمساءلة والتمويل المستمر[٣١] ومع ذلك، تُشير الأدلة الميدانية إلى أن فعالية التفاعل التشاركي لا تزال مرهونة بقدرة الحكومات المحلية على توفير بيئة مؤسسية مناسبة: تشمل ميزانيات مخصصة للمشاركة المدنية، وإطار قانوني واضح لتنظيم تشكل الممثلين المدنيين، وحماية من الضغوط السياسية أو الأمنية التي قد تُحدُّ من استقلالية المنظمات. كما تبرز إشكالية تفاوت قدرة منظمات المجتمع المدني بين الأقاليم (خصوصًا المناطق المحررة مقابل المدن الكبرى)، ما يتطلب استراتيجيات تمويل وتدريب مُستهدفة لضمان شمولية المشاركة[٣٢]، بالاضافة الى اعتماد بعض الحكومات أحيانًا إلى توظيف الدين كأداة لدعم توسيع الاستثمارات، سواء عبر إنشاء مشاريع استثمارية عامة أو خاصة[٣٣].

ب-الديمقراطية التشاركية: تعود جذور الديمقراطية التشاركية إلى دعوة أرنولد كوفمان لما أسماه السياسات التشاركية والتي تأثر فيها بأفكار جون ديوي ورايت ميلز وبول جودمان، إذ أشار كوفمان إلى فوائد السياسات التشاركية المتوقعة والتي تمثلها في المساهمة التي يمكنها تحقيقها لتطوير سلطة الفرد على المستويين الفكري والعملي .وقد تطورت أفكار كوفمان ليتم التعبير عنها من قبل النشطاء الديمقراطيين باعتبارها تمثل الديمقراطية التشاركية، وقدم أعضاء من منظمة طلاب من أجل مجتمع ديمقراطي Students for a Democratic Society (SDS) أولى الصياغات النظرية للديمقراطية التشاركية وذلك خلال مؤتمرهم في بورت هورون في ميتشجان عام ١٩٦٤م ومنذ ذلك الحين بدأ الخطاب المتعلق بالديمقراطية التشاركية في الازدياد سواء على المستوى العملي أو الأكاديمي[٣٤].

وتكتسي اللامركزية على الصعيد السياسي والمالي والإداري أهمية جوهرية لإضفاء الطابع المحلي على الديمقراطية وحقوق الإنسان، وينبغي ألاّ يغيب عن الأذهان أنّ الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق بدون

احترام حقوق الإنسان وأنّ حقوق الإنسان لا يمكن إعمالها دون تحقيق الديمقراطية. ومع ذلك، لا يؤدي الحكم الذاتي المحلي تلقائياً إلى تحقيق الديمقراطية التشاركية، ورغم أن اللامركزية تسعى عموماً إلى تمكين المواطنين في مجال صنع القرار ومراقبة السياسات، فإن من الواجب اتخاذ بعض التدابير والإجراءات المأمونة من أجل تهيئة البيئة اللازمة لجعل المشاركة الديمقراطية ممكنة وفعالة [٣٥].

وعلى سبيل المثال لا الحصر عقدت دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء عددا من الندوات بعنوان "تعزيز الشراكة بين الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني" لتعزيز الشراكة الحقيقية بين الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، اذ ان الدائرة اوفدت عدد من موظفيها المتخصصين في مجال التسجيل والقانون الى محافظات الوسط والجنوب والشمال لعقد ندوات مع الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لشرح قانون المنظمات غير الحكومية رقم (١٢) وشرح اليات التسجيل. واضاف ان هذه الزيارات تأتي في إطار الخطة الستراتيجية لدائرة المنظمات غير الحكومية لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في المحافظات و تعزيز شراكتها مع الحكومات للمساهمة في بناء المجتمع، موضحا ان هذا القانون يمثل اللبنة الاولى باتجاه بناء مجتمع يساهم في عملية البناء في ظل التحول الديمقراطي وان الدائرة تسعى الى تعزيز الشراكة الحقيقية بين الحكومات المحلية لإرساء مفهوم المجتمع المدني في العراق الجديد، من جانبها اكدت الحكومات المحلية على دور منظمات المجتمع المدني في قيادة العقل الجمعي في بناء المجتمع اذا ما ركزت على التوعية والتأهيل، و على دورها في عملية الرقابة والاشادة بدور منظمات المجتمع المدني في المحافظات وقدم وفد دائرة المنظمات غير الحكومية شرحاً مفصلاً عن اليات التسجيل وفق القانون الجديد، كما تم توزيع استمارات التكيف القانوني للمنظمات الراغبة بتكييف وضعها القانوني قبل انتهاء الفترة القانونية[٣٦].

إذ تشكل السلطات المحلية جسراً مهمًا بين الحكومات الوطنية والمجتمعات والمواطنين وستحظى بدور كبير في الشراكة العالمية الجديدة أين يكون للسلطات المحلية دور كبير في تحديد الأولويات وتنفيذ الخطط والإشراف على النتائج والانخراط مع المؤسسات والمجتمعات المحلية، اذ أن الديمقراطيات المعاصرة، وغالبا ما تعد أن المستوى المحلي هو الانسب لتعزيز مشاركة المواطنين في الشؤون العامة، وعادة ما يتم ربط مفهوم الديمقراطية التشاركية المحلية بمفهوم الحوكمة الرشيدة أو بمفهوم الحوكمة المفتوحة، وتشير المشاركة إلى حق كل مواطن بغض النظر عن الجنس في إبداء الرأي والمشاركة في صنع القرار إما مباشرة أو عن طريق المجالس التمثيلية المنتخبة، وهذا ما يتطلّب تشريعات تضمن الحقوق السياسية والمدنية للأفراد والجماعات داخل نسق تفاعلي منتظم [٣٧].

الفرع الثاني: اليات قانونية من خلال شرعية الانتخاب ومشروعية الانجاز

واجهت تجربة مجالس المحافظات في العراق بعد عام ٢٠٠٣م ازمة في مشروعية الاداء والعمل، وازمة ثقة المجتمعات المحلية بهذه المؤسسات بشكل عام، كما عانت هذه التجربة من التداخل في الصلاحيات مع الحكومة الاتحادية ارتهانًا احياناً واستقلالاً مفرطاً احياناً اخرى عبر الافلات من الرقابة والمحاسبة، ما ادى الى فقدان الثقة الشعبية بعمل هذه المجالس وبالنتيجة الى انهاء العمل بها من قبل

مجلس النواب الاسبق، سبقها عدم اجراء انتخابات منذ عام ٢٠١٣م في حين لم تجرى اي انتخابات محلية فرعية للأقضية والنواحي منذ عام ٢٠٠٤م ما يعني ان تجربة الحكومات والادارة المحلية في العراق ليست لها فاعلية او اولوية في بنية النظام السياسي ورؤية القوى السياسية، ولم تمتلك تأثير واضح وعملي على الجوانب المحلية والبلدية، بل ارتبطت بشكل كبير بالواقع السياسي من حيث التنافس والنفوذ والسيطرة وجعل هذه المجالس تابعة للقوى السياسية الممثلة لها او المهيمنة عليها في الجانب الاتحادي او الفيدرالي كما هو الحال في اقليم كردستان، مع استثناءات محدودة حصلت على مستوى المحافظين وليس المجالس بعد انهاء عمل الاخيرة واستحواذ منصب المحافظ على الصلاحيات الواسعة الى حد ما في بعض المحافظات ولأسباب اما سياسية او تتعلق بالاحتجاجات التي افرزت مثل هذا الواقع المشوه [٣٨]

تُعدّ الآليات القانونية من أهم أدوات ترسيخ الحكم الرشيد في العراق، حيث تقوم على ركيزتين أساسيتين: شرعية الانتخاب ومشروعية الإنجاز فشرعية الانتخاب تتجلى في العملية الانتخابية التي تمنح السلطات المحلية والوطنية تفويضًا شعبيًا لممارسة مهامها، كما في انتخابات مجالس المحافظات والبرلمان العراقي أعوام ٢٠٠٥ و٢٠١٠ و٢٠١٤ و٢٠١٨ و٢٠٢١، والتي أسهمت في تمكين الحكومات المحلية من وضع وتنفيذ خطط خدمية واقتصادية. فعلى سبيل المثال، اعتمدت حكومة بغداد المحلية بعد انتخابات ٢٠١٣ على هذه الشرعية في إطلاق مشاريع لتطوير البنى التحتية، بينما خصصت مجالس منتخبة في محافظات أخرى موازنات محلية لمشاريع الماء والكهرباء استنادًا إلى هذا التفويض الشعبي أما مشروعية الإنجاز فهي التي تمنح السلطات استمرار القبول الشعبي من خلال الوفاء بالوعود وتحقيق نتائج ملموسة. وقد ظهر ذلك في مشروع إعادة إعمار الموصل بعد عام ٢٠١٧، إذ عززت إعادة بناء المدارس والمستشفيات المدمرة من ثقة المواطنين بالحكومة المحلية في نينوى، رغم محدودية الموارد. كما انعكس تحسين خدمات الكهرباء في بعض المحافظات الجنوبية بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٢ على زيادة التأييد المجتمعي للحكومات المحلية، إضافة إلى مبادرات دعم الشباب وريادة الأعمال التي أطلقتها بعض المجالس، ما وفر فرص عمل وخلق حراكًا اقتصاديًا إيجابيًا وبذلك، يتكامل كل من شرعية الانتخاب ومشروعية الإنجاز في بناء علاقة ثقة متبادلة بين المواطن ومؤسسات الحكم، إذ تمنح الأولى الأساس القانوني لممارسة السلطة، بينما تمنح الثانية الاستمرارية والقبول المجتمعي [٣٩].

الفرع الثالث: اليات توازنيه من خلال حل جدلية العلاقة بين الفرد والسلطة من خلال التوازن

تسعى استراتيجيات الدول دائماً إلى التقريب بين الحكومة والشعب بخاصة في الانظمة الديمقراطية المترسخة العملية لا الديمقراطيات الشكلية الناشئة اذ تقوم تلك الدول بنقل الموارد العامة وسلطات صنع القرار إلى المستوى المحلي وتشجع المواطنين على المشاركة مباشرةً في وضع الأولويات والميزانيات، ويتم النظر إلى الديمقراطية التشاركية المحلية بشكل واسع باعتبارها تعزز الخضوع للمساءلة بصورة أفضل، فضلاً عن الارتقاء بتقديم الخدمات الأساسية وتخفيف حدة التوترات الإقليمية والعرقية والدينية، فهي تعيد للشعوب إمكانية التحكم في حياتهم وأسلوب عيشهم، إذ أن جميع التحديات التي تم الوقوف عليها فعليا ضمن أهداف تطوير الألفية –

الجوع والفقر والتعليم والمساواة بين الجنسين والصحة والماء والصرف الصحي والاستدامة البيئية – تتطلب حلولاً مخصصة للظروف المحلية، إلا أن الحكم المحلي لم يبرز كأولوية في جدول الأعمال العالم [٤٠].

تجلى ذلك من خلال اعتماد المجالس المحلية المنتخبة التي تمثل آلية تمكين فردية وجماعية في آن واحد، إذ تسمح للأفراد بالمشاركة السياسية عبر انتخاب ممثليهم، في حين تمنح السلطة المحلية صلاحيات تنفيذية ضرورية للحفاظ على النظام وتقديم الخدمات. ويعتبر مجلس محافظة نينوى بعد ٢٠١٨ مثالًا بارزًا على هذا التوازن، إذ ضم ممثلين عن مختلف المكونات المجتمعية، مما ساعد في تحقيق توافق بين مصالح الجماعات المحلية ومتطلبات إعادة الإعمار والأمن كما لعبت الهيئات الرقابية المستقلة مثل مفوضية حقوق الإنسان العراقية، دورًا حاسمًا في خلق توازن بين حماية الحقوق الفردية وضمان ممارسة السلطة ضمن حدود القانون. فقد تدخلت المفوضية خلال الاحتجاجات الشعبية في تشرين الأول ٢٠١٩ لضمان حق التظاهر السلمي، مع العمل على الحد من التجاوزات الأمنية، مما ساهم في احتواء الأزمة وتخفيف التوترات إضافة إلى ذلك، استخدمت السلطات العراقية أداة **الاستفتاءات المحلية** لتوفير فرصة مباشرة للفرد للتعبير عن إرادته السياسية، وهو ما يظهر جليًا في استفتاء استقلال إقليم كردستان ٢٠١٧. رغم التعقيدات السياسية والأمنية التي صاحبت الاستفتاء، فقد مثلت هذه الخطوة ممارسة حقيقية للديمقراطية التشاركية التي تحاول الموازنة بين حق الشعوب في تقرير مصيرها وضرورة الحفاظ على وحدة، وعلى الصعيد التشريعي، ساهمت قوانين حماية الحريات العامة مثل قانون الأحزاب السياسية وقانون حرية التعبير، في رسم الحدود بين حرية الفرد وممارسة السلطة. حيث تمنح هذه القوانين الأفراد حق التنظيم السياسي والمشاركة المدنية ضمن إطار قانوني يوازن بين الحريات وضرورة النظام العام، رغم وجود تحديات في التطبيق أخيرًا، برزت آليات المصالحة المجتمعية في مناطق النزاعات مثل الأنبار وصلاح الدين، حيث شكلت لجان تضم أفرادًا من المجتمع المدني ومسؤولين محليين، ما ساهم في تحقيق توازن بين مطالب الأفراد بالأمن والعدالة، والقدرة التنفيذية للسلطة على فرض القانون وضبط الأوضاع الأمنية [٤١]

ولكي تقوم الحكومات المحلية في العراق بدورها المناط بها دستورياً وقانونياً والموائمة والمقاربة بين تلك النصوص والواقع يستلزم اجراء عمليات حوارية بين طرفي السلطة هناك وهما الفرد من جهة وتلك الحكومات من جهة من اجل بناء الثقة التي انعدمت احياناً وضعفت في احيان اخرى بتلك الحكومات مما جعل من الفرد يطالب بنفسه في حلها او الغاءها نهائياً.

الخاتمة

خلال فترة ما بعد ٢٠٠٣، برزت الحكومات المحلية في العراق كركيزة أساسية لتعزيز الحوار الوطني المحلي، في ظل تحديات سياسية وأمنية واجتماعية معقدة. أظهرت الدراسة أن الحكومات المحلية لعبت دورًا محوريًا في تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية، وخلق التوازن بين حقوق الفرد ومتطلبات السلطة، من خلال اعتمادها على شرعية الانتخاب ومشروعية الإنجاز، إضافة إلى تأسيس هيئات ومؤسسات رقابية تشجع على الشفافية والمساءلة.

رغم ذلك، لا تزال هناك تحديات جمة، تشمل ضعف الوعي المجتمعي، هيمنة بعض الأحزاب على القرار المحلي، والظروف الأمنية المتقلبة التي تحد من فعالية المشاركة الشعبية. هذا يجعل من الضروري استمرار تطوير الأطر القانونية والمؤسساتية، وتعزيز ثقافة الحوار والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي، لضمان استدامة الاستقرار والتنمية.

ختامًا، يمكن القول إن نجاح الحوار الوطني المحلي في العراق يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرة الحكومات المحلية على توظيف أدوات الديمقراطية التشاركية والآليات التوازنيه بشكل فعّال، وبناء جسور الثقة مع المواطنين، مما يشكل الأساس لبناء دولة وطنية ديمقراطية متماسكة. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات وهي الاتي:

١. أثبتت الحكومات المحلية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دورًا مهمًا في تعزيز الحوار الوطني على المستوى المحلي، من خلال تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية التي أتاحت مشاركة أوسع لمكونات المجتمع المدني.

٢. توازن العلاقة بين الفرد والسلطة من خلال الآليات القانونية والمؤسساتية، ساهم في بناء جسور ثقة بين المواطنين والحكومات المحلية، رغم التحديات الأمنية والسياسية.

٣. شرعية الانتخاب ومشروعية الإنجاز شكلتا ركائز أساسية لتعزيز مصداقية الحكومات المحلية، إلا أن ضعف البنية القانونية وضعف الوعي المجتمعي كانا من العوامل المعوقة لتحقيق الفاعلية الكاملة.

٤. أظهرت التجارب العملية تفاوتًا في نجاح آليات المشاركة المجتمعية بين المحافظات، حيث ارتبطت نتائجها بعوامل مثل الاستقرار الأمني، ودرجة استقلالية الحكومات المحلية، ومدى انفتاح الأحزاب السياسية.

ومن خلال مما تقدم يوصي اصحاب القرار بجملة من التوصيات وهي:

١. تعزيز الأطر القانونية ضرورة تطوير قوانين الانتخابات والحكم المحلي بما يضمن استقلالية وشفافية أكبر للمجالس المحلية ويكفل حقوق المواطنين في المشاركة.

٢. رفع الوعي المجتمعي تنظيم حملات توعية وتعليمية لتعريف المواطنين بأهمية الديمقراطية التشاركية وسبل المشاركة الفعالة في صنع القرار.

٣. تشجيع الشراكة مع المجتمع المدني فتح قنوات تواصل دائمة بين الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لضمان إشراك فعلي في الحوار الوطني المحلي.

٤. تعزيز قدرات الحكومات المحلية توفير برامج تدريبية للمسؤولين المحليين على مهارات إدارة الحوار والتفاوض، بالإضافة إلى تطوير آليات الشفافية والمساءلة.

٥. العمل على الاستقرار الأمني تنسيق جهود الحكومة المركزية والمحلية لتحقيق بيئة آمنة تسمح بتنفيذ البرامج الحوارية والمشاركة الشعبية دون مخاطر.

٦. دعم المبادرات المحلية لبناء السلام تشجيع مبادرات المصالحة المجتمعية ولجان الحوار التي تضم مختلف مكونات المجتمع لتعزيز التعايش السلمي.

الهوامش:

(١) مهدي امين الستوتي. دور الحوار والتسامح في تعزيز التعايش السلمي في المجتمع، العدد وقائع مؤتمر بناء السلام ومنع الابادة الجماعية الجزء الثاني، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، ٢٠٢٣، ص ٤٠٥.

(٢) عمار سعدون سلمان البدري وايه ثائر عدنان، التعايش والسلم الاهلي في العراق ما بعد تنظيم داعش الارهابي، المجلة السياسية والدولية، العدد (٦١)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٤، ص٥١٣.

(٣) ايمان محمد الطائي، " الحوار ودوره في ترسيخ اسس التعايش السلمي". مجلة البحوث التربوية والنفسية. مجلد(١٧) العدد (٦٧)، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد،٢٠٢٠، ص ٣٦٦.

(٤) عباس عقيل، عن أوهام وحقائق الحوار الوطني في العراق. سكاي نيوز عربية.٢٠٢١، متاح على الرابط التالي https://www.skynewsarabia.com/blog/1411134 تاريخ الزيارة ١٥\١١\٢٠٢٤.

(٥) عباس عقيل، عن أوهام وحقائق الحوار الوطني في العراق، مصدر سبق ذكره.

(٦) احمد عبد السلام عزت، ٢٠٢٥، تجربة الحكم المحلي التنموية في امارة دبي، المجلة السياسية والدولية، العدد(٦٢)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٥، ص٣٤٢.

(٧) التقرير النهائي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، دور الحكومة المحلية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، الامم المتحدة، الجمعية العامة. مجلس حقوق الإنسان. الدورة الثلاثون البندان ٣ و٥ من جدول الأعمال تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان. المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بما في ذلك الحق في التنمية هيئات وآليات حقوق الإنسان،٢٠١٥.

(٨) المصدر نفسه

(٩) حمدي سليمان القبيلات، مبادئ الادارة المحلية وتطبيقاتها في المملكة الأردنية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠١٠، ص٨.

(١٠) اسراء علاء الدين نوري. مساهمه النظم الإدارية في صنع السياسات العامة: دراسة مقارن، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٧، ص١٣١.

(١١) فرح ضياء حسين الصفار، مبارك، الحكومات المحلية. العراق: مكتب الهاشمي للطباعة والنشر، العراق، ٢٠١٦، ص١٦.

(١٢) حمد محمود الطعامنة. نظم الادارة المحلية (المفهوم والفلسفة والاهداف). الملتقى العربي الأول، عمان، ٢٠٠٣، ص٥.

(١٣) آيات احمد سلمان الحسيني، اداره الحكومات المحلية في الدولة الاتحادية العراق بعد عام ٢٠٠٥م نموذجا. رسالة ماجستير غير منشورة. كليه العلوم السياسية–جامعه بغداد، العراق، ٢٠١٨، ص٣.

(١٤) حمدي سليمان القبيلات، مصدر سبق ذكره، ص١١.

(١٥) عبد القادر الشيخلي، ١٩٨٣. نظريه الإدارة المحلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ١٩٨٣، ص٣٩.

(١٦) ايلينا فوداينتسكا، الحكم المحلي. جامعه هارفرد–قسم القانون الدستوري، المملكة المتحدة، ٢٠١٦، ص٥.

(١٧) عباس عقيل، عن أوهام وحقائق الحوار الوطني في العراق، مصدر سبق ذكره

(١٨) عودة المالكي إلى رئاسة حكومة العراق، مركز الجزيرة للدراسات،٢ ديسمبر ٢٠١٠، متوفر على الموقع الالكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/article/323 تاريخ الزيارة ١٦\١١\٢٠٢٤

(١٩) رنا علي الشجيري، دور المتغير الامريكي في الاستقرار السياسي في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد ١٣، العدد٥٦، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، ٢٠١٨، ص ٧٣

(٢٠) ريدار فيسر، العراق وتشكيل الحكومة لا ينتهي فصولاً، مدونة صدى، ٢٠ يونيو ٢٠١١، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، متوفر على الموقع الالكتروني: https://carnegieendowment.org/sada/2011/07/iraqs-never-ending-process-of-forming-a-government?lang=ar

(٢١) الحرة العراق. الحوار الوطني يخرج بـ ٦ توصيات، الحرة عراق، ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي: https://www.alhurra.com/iraq/2022/09/05

(٢٢) احمد عبد الامير الانباري، حكومة الدكتور حيدر العبادي تحديات الاصلاح والفرص المتاحة، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٩، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص ٦٨-٦٩.

(٢٣) المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، الحوار الوطني في العراق: بين الفرص والتحديات، تقدير موقف. ٢٠٢١. متاح على الرابط التالي: https://iraqicss.org/?p=10019

(٢٤) مركز حوكمة السياسات العامة، مجلس محافظة بغداد ومركز حوكمة للسياسات العامة يقيمان ورشة تدريبية عن الديمقراطية التشاركية في الحكومات المحلية، مؤتمرات وندوات، مركز حوكمة للسياسات العامة، العراق، بغداد، ٢٠١٨، متاح على الرابط التالي https://www.iqgcpp.org/?p=3064

(٢٥) تشكيل حكومة الكاظمي في العراق: تحول فعلي أم تسوية عابرة؟، وحدة الدراسات السياسية،١٣ ايار ٢٠٢٠، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ٤.

(٢٦) الأمانة العامة لمجلس الوزراء، المنظمات غير الحكومية تنظم ندوات لتعزيز الشراكة بين الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، جمهورية العراق، بغداد، متاح على الرابط التالي https://www.ngoao.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=41

(٢٧) احمد عدنان الميالي، تقييم تجربة مجالس المحافظات في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي https://mcsr.net/news864 تاريخ الزيارة ١٠\١١\٢٠٢٤.

(٢٨) برنامج الأمم المتحدة، تشجيع الحوار بين السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في العراق، متاح على الرابط التالي: https://www.undp.org/ar/iraq/stories/tshjy-alhwar-byn-alsltat-almhlyt-wmnzmat-almjtm-almdny-fy-alraq بتاريخ الزيارة ١٩\١١\٢٠٢٤.

(٢٩) الامانة العامة لمجلس الوزراء، المنظمات غير الحكومية تنظم ندوات لتعزيز الشراكة بين الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، جمهورية العراق، بغداد، متاح على الرابط التالي https://www.ngoao.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=41

(٣٠) سعد سلوم، بعد مرور عشر سنوات على الإبادة الجماعية، هل نحن بحاجة الى حوار وطني بشأن العدالة الانتقالية في العراق، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي: https://www.annd.org/ar/publications/details

(31) Mara Redlich Revkin, Pathways to Reintegration: IRAQ Families Formerly Associated with ISIL, UNDP، Baghdad, 2021, p p9-14.

(32) Marsin Alshamary and Sura Maqsoud, The Landscape of Civil Society in Iraq, Konrad-Adenauer-Stiftung e.V. June 2022،pp2-8.

(٣٣) بثينة حسيب سليمان، العلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الاجمالي العراقي لما بعد ٢٠٠٣، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة ٢٣، العدد٨٥، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، ٢٠٢٥، ص ٥.

(٣٤) وليد حسن رجب قاسم، " دور آليات الديمقراطية التشاركية في تمكين المواطنين: دراسة حالة البرازيل ". المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية المجلد الثامن العدد الخامس عشر، بجامعة الإسكندرية–مصر ٢٠٢٣، ص٣٩٠.

(٣٥) التقرير النهائي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره، ص٥

(٣٦) الأمانة العامة لمجلس الوزراء، المنظمات غير الحكومية تنظم ندوات لتعزيز الشراكة بين الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، جمهورية العراق، بغداد، متاح على الرابط التالي https://www.ngoao.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=41

(٣٧) مجلس محافظة بغداد ومركز حوكمة للسياسات العامة يقيمان ورشة تدريبية عن الديمقراطية التشاركية في الحكومات المحلية، مؤتمرات وندوات، مركز حوكمة للسياسات العامة، العراق، بغداد، ٢٠١٨، متاح على الرابط التالي: https://www.iqgcpp.org/?p=3064

(٣٨) احمد عدنان الميالي، تقييم تجربة مجالس المحافظات في العراق بعد عام ٢٠٠٣. مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية. متاح على الرابط التالي https://mcsr.net/news864 تاريخ الزيارة ٢٠٢٤\١١\١٠

(٣٩) علي عباس، "الحكم الرشيد في العراق: بين شرعية الانتخاب ومشروعية الإنجاز"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٧، ٢٠٢١، ص ١١٢-١١٨

(٤٠) باديس، بن حدة، دور الديمقراطية التشاركية في تطوير تسير الجماعات المحلية دراسة في المفهوم والاليات، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية. العدد(١٣)، ص١٤١.

(٤١) حسن الجواهري، "الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية في العراق: دراسة في التوازن بين الفرد والسلطة". مجلة العلوم السياسية العراقية، العدد ١٢، ٢٠١٥، ص ٤٥-٧٠.

قائمة المصادر والمراجع

اولا: قائمة المصادر باللغة العربية.

الكتب العربية والمترجمة.

١) اسراء علاء الدين نوري. مساهمه النظم الإدارية في صنع السياسات العامة: دراسة مقارن، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٧

٢) ايلينا فوداينتسكا، الحكم المحلي. جامعه هارفرد-قسم القانون الدستوري، المملكة المتحدة، ٢٠١٦.

٣) حمد محمود الطعامنة. نظم الادارة المحلية (المفهوم والفلسفة والاهداف). الملتقى العربي الأول، عمان، ٢٠٠٣

٤) حمدي سليمان القبيلات، مبادئ الادارة المحلية وتطبيقاتها في المملكة الأردنية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠١٠

٥) عبد القادر الشيخلي، ١٩٨٣. نظريه الإدارة المحلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ١٩٨٣

٦) فرح ضياء حسين الصفار، مبارك، الحكومات المحلية. العراق: مكتب الهاشمي للطباعة والنشر، العراق، ٢٠١٦.

الرسائل والأطاريح.

١) آيات احمد سلمان الحسيني، اداره الحكومات المحلية في الدولة الاتحادية العراق بعد عام ٢٠٠٥م نموذجا. رسالة ماجستير غير منشورة. كليه العلوم السياسية-جامعه بغداد، العراق، ٢٠١٨

المجلات والدوريات.

١) احمد عبد السلام عزت، ٢٠٢٥، تجربة الحكم المحلي التنموية في امارة دبي، المجلة السياسية والدولية، العدد(٦٢)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٥.

٢) ايمان محمد الطائي، " الحوار ودوره في ترسيخ اسس التعايش السلمي". مجلة البحوث التربوية والنفسية. مجلد(١٧) العدد (٦٧)، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد،٢٠٢٠.

٣) باديس، بن حدة، دور الديمقراطية التشاركية في تطوير تسير الجماعات المحلية دراسة في المفهوم والاليات، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية. العدد (١٣).

٤) التقرير النهائي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، دور الحكومة المحلية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، الامم المتحدة، الجمعية العامة. مجلس حقوق الإنسان. الدورة الثلاثون البندان ٣ و٥ من جدول الأعمال تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان. المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بما في ذلك الحق في التنمية هيئات وآليات حقوق الإنسان،٢٠١٥.

٥) حسن الجواهري، الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية في العراق: دراسة في التوازن بين الفرد والسلطة". مجلة العلوم السياسية العراقية، العدد ١٢، ٢٠١٥.

٦) علي عباس، "الحكم الرشيد في العراق: بين شرعية الانتخاب ومشروعية الإنجاز"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٧، ٢٠٢١.

٧) عمار سعدون سلمان البدري وايه ثائر عدنان، التعايش والسلم الاهلي في العراق ما بعد تنظيم داعش الارهابي، المجلة السياسية والدولية، العدد (٦١)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٤

٨) رنا علي الشجيري، دور المتغير الامريكي في الاستقرار السياسي في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد ١٣، العدد٥٦، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية جامعة المستنصرية، ٢٠١٨.

٩) بثينة حسيب سليمان، العلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الاجمالي العراقي لما بعد ٢٠٠٣، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة ٢٣، العدد٨٥، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، ٢٠٢٥

١٠) مهدي امين الستوتي. دور الحوار والتسامح في تعزيز التعايش السلمي في المجتمع، العدد وقائع مؤتمر بناء السلام ومنع الابادة الجماعية الجزء الثاني، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، ٢٠٢٣.

١١) وليد حسن رجب قاسم، " دور آليات الديمقراطية التشاركية في تمكين المواطنين: دراسة حالة البرازيل" المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية المجلد الثامن العدد الخامس عشر، بجامعة الإسكندرية–مصر ٢٠٢٣.

المواقع الالكترونية.

١) احمد عدنان الميالي، تقييم تجربة مجالس المحافظات في العراق بعد عام ٢٠٠٣. مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية. متاح على الرابط التالي https://mcsr.net/news864 تاريخ الزيارة ٢٠٢٤\١١\١٠

٢) الأمانة العامة لمجلس الوزراء، المنظمات غير الحكومية تنظم ندوات لتعزيز الشراكة بين الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، جمهورية العراق، بغداد، متاح على الرابط التالي:
https://www.ngoao.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=41

٣) الامانة العامة لمجلس الوزراء، المنظمات غير الحكومية تنظم ندوات لتعزيز الشراكة بين الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، جمهورية العراق، بغداد، متاح على الرابط التالي:
https://www.ngoao.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=41

٤) برنامج الأمم المتحدة، تشجيع الحوار بين السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في العراق، متاح على الرابط التالي:
https://www.undp.org/ar/iraq/stories/tshjy-alhwar-byn-alsltat-almhlyt-wmnzmat-almjtm-almdny-fy-alraq.٢٠٢٤\١١\١٩ بتاريخ الزيارة

٥) الحرة العراق. الحوار الوطني يخرج بـ ٦ توصيات، الحرة عراق، ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي:
https://www.alhurra.com/iraq/2022/09/05

٦) ريدار فيسر، العراق وتشكيل الحكومة لا ينتهي فصولاً، مدونة صدى، ٢٠ يونيو ٢٠١١، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، متوفر على الموقع الالكتروني:
https://carnegieendowment.org/sada/2011/07/iraqs-never-ending-process-of-forming-a-government?lang=ar

٧) سعد سلوم، بعد مرور عشر سنوات على الإبادة الجماعية، هل نحن بحاجة الى حوار وطني بشأن العدالة الانتقالية في العراق، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي:
https://www.annd.org/ar/publications/details

٨) عباس عقيل، عن أوهام وحقائق الحوار الوطني في العراق. سكاي نيوز عربية.٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://www.skynewsarabia.com/blog/1411134 تاريخ الزيارة ٢٠٢٤\١١\١٥.

٩) عودة المالكي إلى رئاسة حكومة العراق، مركز الجزيرة للدراسات،٢ ديسمبر ٢٠١٠، متوفر على الموقع الالكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/article/323 تاريخ الزيارة ٢٠٢٤\١١\١٦

١٠) مجلس محافظة بغداد ومركز حوكمة للسياسات العامة يقيمان ورشة تدريبية عن الديمقراطية التشاركية في الحكومات المحلية، مؤتمرات وندوات، مركز حوكمة للسياسات العامة، العراق، بغداد، ٢٠١٨، متاح على الرابط التالي https://www.iqgcpp.org/?p=3064

ثانيا: مصادر باللغة الانكليزية.

1) Mara Redlich Revkin, Pathways to Reintegration: IRAQ Families Formerly Associated with ISIL, UNDP, Baghdad, 2021.
2) Marsin Alshamary and Sura Maqsoud, The Landscape of Civil Society in Iraq، Konrad-Adenauer-Stiftung e.V. June 2022